ALSABAH NEWSPAPER

الصباح

الاحد 10 تشرين الاول 2021 العدد 5234 Sun 10 . Oct. 2021 Issue No. 5234

رئيس التحرير
علي حسن الفواز
ch.editor@alsabaah.iq
www.alsabaah.iq

العراق ينتخب

في التثقيف الانتخابي.. كيف السبيل إلى الخلاص؟

أخيراً، لابد أن نصل لهذه المحطة، و أن نواجه هذا السؤال؛ ما هو الحل؟ ماهو الطريق للخلاص من وضعنا الذي يصفه أعلى مسؤول في الدولة بأتعس الصفات؛ تفشيا و تجذرا للفساد، وعدم سيطرة الدولة على شؤونها، جماعات خارج سيطرة الدولة، تردي في الخدمات الأساسية، الى آخر هذه الصفات السلبية. أما رأي الشعب بما وصلنا أليه، فهو أتعس و أمرّ من ذلك، ثم الأدهى و الأنكى من ذلك هو انسداد ابواب الأمل في وجوه شبابنا.

● عبد الكريم طعمة مهدي كعب* / تصوير خضير العتابي

ابتداءً، نقول انه لا حياة مع اليأس. فالذي يعتقد أنه قد انسدّتْ أبواب النجاة جميعها، نقول له ان التاريخ قد علّمنا أن التغيير قادم حتماً، لكن كيف؟ وعلى يديّ مَنْ؟ هذا موضوع بحث. كذلك فان المؤمنين بالله تعالى لابد أن تتعلّق قلوبهم بالفرج الالهي مهما أسودّتْ الأيام، نعم فهو تعالى يملك الأسباب وهي مستجيبةٌ لارادته و مسرعةٌ لمشيئته.

لكن كيف الخلاص؟ لنناقش سُبُل الخلاص الممكنة في بلدنا الحبيب. تأريخياً كان تغيير الأنظمة في العراق في التأريخ الحديث يحصل بأحد طريقين: الأول هو الانقلابات العسكرية. أما الثاني فهو التغيير المباشر الذي تجريه قوى دولية كبرى، كما حدث في تأسيس الدولة العراقية الحديثة قبل أكثر من مئة عام، إذ قامت به بريطانيا العظمى، و التغيير الأخير الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في 2003. فهل من الممكن حدوث التغيير باحدى هاتين الطريقتين في الوقت الحاضر؟ الجواب: نعم ممكن، وهو ليس مستحيلاً! لكن لنسأل بطريقة أخرى تنسجم مع عنوان المقال فنقول: هل سيتحقق الخلاص والاصلاح باحدى هاتين الطريقتين؟ الجواب؛ كلا، لأن التغيير على يد القوى الكبرى هو الذي أوصلنا لهذا الحال الذي لا يُسِرُ صديقاً، وما كنا نتخيّل أن نصل اليه في يوم من الأيام، فلا خلاص على الاطلاق يأتي من دولة أجنبية، لاسيّما الدول الكبرى منها. أما الانقلابات العسكرية ففي واقعنا اليوم نجدها بعيدة الاحتمال، ومن جانبٍ آخر، فكلُّ انقلاب عسكري هو مغامرة غير مضمونة النتائج، وغالباً هي ليست في صالح الشعب. فما الحل اذن؟ وكيف الخلاص؟ نقول الحل هو في نهضة الأمة الشاملة و المستمرّة والمتصاعدة، و هذا الأمر نراه بعيد المنال فعناصر هذه النهضة غير ناضجة حالياً في العراق.

الحلُّ في الديمقراطية

الحل الأخير يكمن في التغيير التدريجي عن طريق صناديق الاقتراع، ومن خلال العملية الديمقراطية. لأن المسار الديمقراطي يعني في النهاية طريقاً عملياً للخلاص. هنا نواجه تساؤلاً استنكارياً، من غالبية أبناء شعبنا وهو؛ لقد جرّبنا الأنتخابات لمراتٍ منذ عام 2003، و كانت هذه هي النتيجة كما وصفناها في بداية هذا المقال، فهل يُعقَل أن نكرّر التجربة، لكي تجيء ذات الحكومات، وتحكم الوجوه نفسها التي تسيّدتْ المشهد السياسي منذ عام 2003، أو بكلمة أخرى ان الديمقراطية متمثّلةً بأبرز ممارساتها، وهي الانتخابات، قد جرّبناها، و لم تجلب لنا سوى المزيد من الفشل و التقهقر، فلماذا نعيد الكرّة و نكرر الخطأ نفسه؟ أقول انه تساؤل في محله و منطقي، لكن لابد أن نقف، وأن نواجه أنفسنا قبل الاستمرار في الحديث. فنقول: إننا كشعب لم نؤدِ واجبنا الصحيح وهو صنع البديل الصالح للطبقة السياسية التي تسيّدتْ المشهد منذ 2003، نعم ربما ثار الشعب و تظاهر بالآلاف و في أكثر من مدينة، لاسيما مدن الوسط و الجنوب، وكرر التظاهرات في أكثر من عام، حتى وصلت الى أن تكون تظاهرات شبه شاملة في كل مدن الوسط و الجنوب، و أدّتْ فيما أدّتْ الى استقالة الحكومة السابقة، لكن هذا لا يكفي لاحداث التغيير وتحقيق الاصلاح الفعلي للأوضاع في البلاد. فلابد من صنع البديل السياسي والحزبي ثم الالتفاف حوله وتصعيده عن طريق صناديق الاقتراع، وبالتالي تمكينه من الحكم، ومن ثم مراقبته لعله يُحسِنُ صنعاً. فهل صنعنا البديل؟ الجواب الواضح والذي يلمسه كل مراقب من خلال ملاحظة لافتات الدعايات الانتخابية للمرشحين للانتخابات القادمة، فنكاد لا نجد سوى الواجهات القديمة نفسها، ربما مع بعض التجديد في الوجوه المطروحة، لكن أغلبها ضمن الاطار نفسه و تحت الرموز ذاتها. لذلك ينبغي أن نفكر بعقلانية وتروٍ، وأن نجد ماذا يمكننا فعله ضمن الموجود الفعلي. فنقول ربما يمكننا تحقيق بعض التغيير، ولا نتوقع أنه سيكون تغييراً جذرياً و سريعاً، لكنه قد يضع أرجلنا على سكة الخلاص إن أحسنّا الخيارات. وفي هذا السياق لابد من ذكر أنه قد حصل تقدّم نسبي في العملية الديمقراطية في العراق في السنتين الماضيتين وبعد تظاهرات كبيرة عمّتْ الوسط و الجنوب. لقد تحقق بعض التقدّم بالاتجاه الصحيح، فتم تغيير قانون الأنتخابات وتم تقسيم البلد الى دوائر متعددة. صحيح أنه ليس الأمثل و الأكمل، لكنه خطوة في الاتجاه الصحيح، ربما يأتي اليوم و يتم تغيير القانون بشكل تام و صحيح و أن يتم انتقاء مفوضية الانتخابات بطريقة أخرى أكثر حيادية و الأهم هو تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية بعدد مقاعد البرلمان، وأن يفوز المرشح الذي يحوز أكثر من خمسين بالمئة من الناخبين وأن ننتهي من الحصص و الكوتات الثابتة مثل كوتا النساء التي تفرض اختيار سيدة من كل أربعة فائزين، يعني أننا نجازف بربع الأصوات فقط لتحقيق نسبة النساء المفروضة، و الأولى أن تتنافس النساء مع الرجال على صعيد واحد وبمساواة تامة. لذلك سيكون كلامنا ضمن الممكن والموجود فعلاً.

*سفير دائرة اوربا في وزارة الخارجية

ظهورٌ واضحٌ ولافتٌ للنظر في صفوف المرشحين

الشباب يسعون لحجز مقاعدهم البرلمانيَّة

من يتجول في شوارع العاصمة اليوم سيتمكن وبكل سهولة، من تمييز الحضور القوي واللافت للنظر للشباب في الترشح للانتخابات البرلمانية المقبلة، إذ لا يكاد يخلو شارع أو عمود من لافتة تحمل اسم مرشح شاب وصورته، ولا يقتصر الأمر على انتشار تلك اللافتات في الشوارع العامة بل داخل الأحياء السكنيَّة، ولم تخل مواقع التواصل الاجتماعي هي الأخرى من حضورهم الكبير، إذ ظهرت المرأة الشابة وخصصت موقعها من أجل التواصل مع سائر أفراد المجتمع، وسماع شكواهم ورؤاهم المختلفة.

● فجر محمد ... تصوير خضير العتابي

تجربة وليدة

لا ينكرالحاج قيس عماد أهمية وجود شباب ودماء جديدة في المواقع القيادية، وهو يشجع على وجودهم، ولكنه يخشى من موضوع قلة الخبرة التنظيميَّة وإمكانية إدارة شؤون البلاد، لذلك يرى الحاج قيس أنَّ على كل مرشح شاب أنْ يستفيد من خبرة من سبقه ولا يقع في ذات الأخطاء، وأنْ يقدم هؤلاء المرشحون الجدد برامج حقيقيَّة وقابلة للتنفيذ.

أفكار متجددة

لكل جيل أفكاره ومقترحاته ووجهات نظره التي قد تختلف مع الجيل الآخر، ومن وجهة نظر الشابة علياء مجيد فإنَّ وجود الشباب ووصولهم الى مواقع مهمة في الهيئات التشريعيَّة والتنفيذيَّة من شأنه أنْ يضيف التجدد والتطورعلى تلك الهيئات المهمة، وتؤيد مجيد انخراط الشباب في دورات وورش عمل تأهيليَّة لتحضيرهم وتدريبهم لتبوؤ المناصب المهمة في الدولة، وتبحث علياء حسب قولها في وجوه المرشحين عمن سيمثلها بشكل حقيقي، فهي كما تقول سئمت من الوعود التي تطلق في كل دورة انتخابية، لذلك فهي تعقد الأمل على الشباب المرشحين في إحداث نقلة وتغييرٍ ملحوظٍ في مجريات الأحداث السياسيَّة والاقتصاديَّة.

حضور المرأة

مستشارة رئيس الجمهوريَّة لشؤون المرأة خانم رحيم لطيف تجد أنَّ المرأة الشابة اليوم قد تغيرت نظرتها للأمور والقضايا المتنوعة، وتطورت كثيراً مع تطور الزمن والمفاهيم المتنوعة في مختلف المجالات، فالمرأة اليوم لا تجد ذاتها ربة منزل فحسب، بل تجدها أيضاً عنصراً مهماً قادراً على العطاء، إذ تؤكد لطيف أنَّ المرأة العراقيَّة قد كسرت الصورة النمطيَّة المرتبطة بأوقات سابقة، فهي اليوم شريكة الرجل في ميادين العمل والمحافل المختلفة، إذ منحها الدستور حق مزاولة جميع المهن بدءاً من الصحة والتعليم وصولاً الى الخوض في غمار التجارة والمال والاقتصاد، بل نجحت في عالم السياسة بشكلٍ واضح، والمرأة الشابة اليوم قادرة على اتخاذ القرارات المهمة بل أصبحت من صناع تلك القرارات الناجحة.

حقوق مغيبة

ناقشت ورقة أعدها الكاتب والمتخصص في شؤون الانتخابات سعد الراوي ونشرت على مواقع الانترنت، الدور المهم الذي يجب أنْ يقوم به الشباب في الانتخابات وقد نشرت هذه الدراسة العام المنصرم ولكنها حملت رؤى متنوعة ومنها أنَّ الشاب إذا ما تحلى بالثقافة والوعي، فسيكون قادراً على توعية مجتمع بأكمله، وسيكون له الدور الأكبر في إحداث نقلة نوعيَّة في الأحداث والمتغيرات السياسيَّة والاقتصاديَّة، وناقشت هذه الدراسة الأهمية الكبيرة التي تترتب على مشاركة الشباب في العملية الانتخابيَّة، لا سيما أنهم يتمتعون برؤية ومعتقدات سياسيَّة تختلف عن أسلافهم، وخلصت هذه الورقة البحثية الى حقيقة مهمة وهي أنَّ النسبة الأكبر في المجتمعات هي للشباب ولكنهم مغيبون، وذلك وفق تقارير صدرت عن الأمم المتحدة، إذ أشارت الى أنَّ الفئة العمرية بين 15و25 تشكل أكثر من 50 بالمئة من البلدان النامية، ولكن غير مسموح لهم باتخاذ القرار أو على أقل تقدير المشاركة فيه.

تركيز واضح

أنْ يكون للشباب فرصة أكبر في أخذ مواقع قياديَّة مهمة في مفاصل الدولة المختلفة ليس بالأمر المحلي فقط، فقد بينت الدراسات والتقارير أنَّ هناك توجهاً عربياً وعالمياً لإشراك الشباب في ميادين الحياة السياسيَّة، فعلى سبيل المثال العديد من دول الجوار ومنها الأردن حثت على مشاركة الشباب في معترك السياسة، فضلاً عن المغرب ودول أخرى، بل من اللافت للنظر أنَّ الكثير من الدول الأوروبيَّة يقودها اليوم شباب يسعون الى إحداث تغييرات في بلدانهم.

احتفاء دولي

ويبين الباحث سعد الراوي في دراسته أنَّ إقرار الأمم المتحدة باليوم الدولي للشباب نابعٌ من تقديرها لهذه الشريحة المهمة، ولذلك فهي تحث الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وباستمرار على دعم الأنشطة والفعاليات التي تحتفي بهذا اليوم، ويفسر الراوي غياب شريحة الشباب عن الاشتراك في الانتخابات بشكلٍ كبير الى غياب البرامج الانتخابيَّة والحزبيَّة الواضحة والمحددة المفاهيم، فضلاً عن وجود الأمية والفقر بين صفوف الشباب، علاوة على غياب فرص العمل المناسبة... كل تلك الأمور أبعدت الشاب عن مواقع صنع القرار السياسي في بلده.

ضعف التنشئة

كما سلطت الورقة المطروحة من قبل المتخصص في الانتخابات سعد الراوي الضوء على موضوع مهم وهو ضعف الوعي السياسي والتنشئة المجتمعيَّة من قبل الآباء في إبعاد أبنائهم عن السياسة خوفاً عليهم، هو أيضاً أحد العوامل التي أدت الى عزوف الشباب عن المشاركة السياسيَّة، كما أنَّ فرصة التدرب على هذا المعترك الجديد على الشاب تكاد تكون معدومة نظراً لغياب المنظمات والاتحادات الطلابيَّة داخل المرافق الدراسيَّة، وتنبع أهمية مشاركة الشباب في صنع القرار لكونهم داعماً مهماً للقضايا المصيريَّة المتعلقة بالمرأة والأطفال، فضلاً عن أقرانهم أنفسهم، فضلاً عن أنَّ وجود الشباب في المواقع القياديَّة سيدعم المشاريع الخدميَّة خصوصاً تلك المتعلقة بإعادة البنى التحتيَّة المهمَّة والحيويَّة في المجتمع.

بلوغ التنمية ممكن لأننا نملك الثروات

الانتخابات تحت مجهر خبراء الاقتصاد

رحلة جديدة للبرلمان العراقي ستبدأ خلال المدة المقبلة ممتلئة بالمهام التي لا يمكن وصفها بانها عسيرة، لوجود مقومات النجاح في جوانبها الاقتصادية، كما أن المسؤوليات أمام الأعضاء الجدد لم تكن ثقيلة حين تكون هناك جدية في النهوض بالأداء وتحسين الاقتصاد، اذ ذهبت آراء جمع من أبرز الاقتصاديين الذين استطلعت رأيهم «الصباح» بهذا الاتجاه.

● بغداد: حسين ثغب ... تصوير نهاد العزاوي

الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان قال: "سيكون للعراق برلمان جديد وبمهام جديدة، وهنا يجب أن يولي البرلمان المقبل الملف الاقتصادي الأهمية البالغة إلى جانب الملف السياسي، لا سيما ان المواطن يذهب إلى الانتخابات على أمل رفع المستوى المعاشي من خلال تحسين الرواتب والتقاعد والضمان الاجتماعي"، لافتا إلى "أهمية عدم الخلط من قبل البرلمان بين الخدمات والإنجاز الاقتصادي».

برامج حقيقية

وأضاف «يجب أن يتبنى هذا البرلمان ستراتيجيات ترفع من مستوى استثمار ثروات العراق، وأن يعالج الفشل السابق في تراجع البنى التحتية، ويعمل جديا على تقليل البطالة ونسب الفقر ويعد برامج حقيقية تنهض بالصناعة والزراعة والسياحة والابتعاد عن الريع النفطي».

وشدد على» ضرورة ان يمتلك كل مرشح برنامجا اقتصاديا ويكون صوتا فاعلا لخدمة الاقتصاد الوطني، ولابد ان تولد الانتخابات طفلا صحيا كاملا يخدم البلاد ويعالج المشكلات ويحد من الفساد».

التطور الشامل

استشاري في التنمية الصناعية والاستثمار عامر الجواهري قال: ان «مستقبل العراق يعتمد على وحدة الموقف للجميع لتحقيق متانة اقتصاده وتنوعه وازدهاره وضمان التطور الشامل والمستدام في جميع القطاعات الاقتصادية والتطوير بأعلى المستويات للخدمات والبنى التحتية الكفيلة لتحسين معيشة الناس وبيئة الأعمال في جميع المحافظات»

واضاف ان "ما ينتظره المجتمع العراقي هو تغيير نحو الأفضل في الجوانب التعليمية والصحية والتنمية الاقتصادية الشاملة وفق رؤية العراق 2030 والقضاء على الفساد والروتين وتحقيق سيادة القانون، بما من شأنه انطلاق حملات البناء وتنفيذ المشاريع الكبرى نحو تنويع الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات».

واشار الى ان «المنشود من الدورة البرلمانية القادمة، في أن تضع بالحسبان السباق مع الزمن لتحسين تنافسية العراق في جميع المجالات وضمان حقوقه المائية والحدودية والأمنية مع جميع دول الجوار، والمباشرة الفورية بتشكيل لجانه النيابية دون تأخير والتهيؤ لفتح ملفات مشاريع القوانين المعروضة على المجلس على أن يعاد النظر بها وفق آلية مرنة وبتوقيتات محدودة مع جميع أصحاب المصلحة لتشمل مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين بالاستفادة من الوقت قبل تشكيل الحكومة الجديدة، في حالة تأخرها، ثم مع ممثلي الوزارات بعد تشكيلها".

موازنة البرامج

واكد «اهمية الضغط على حكومة تصريف الأعمال للاستمرار من دون كلل لتنفيذ المهام التي تعهدت بها بأعلى المستويات، وأن يقرر مجلس النواب الا تأخير في اعداد الموازنة التخطيطية لعام 2022 بل يتطلب الدفع نحو المعالجة السريعة لاعدادها مع مراعاة المشاركة الفاعلة للمختصين من خارج المؤسسة الحكومية وتغيير منهجيتها لتشتمل على المزاوجة مع موازنة

البرامج، والضغط على الحكومة المكلفة للاسراع باعداد البرنامج الحكومي الجديد مع مراعاة أن لا يضيّع العراق وقتا وجهدا انما أن يتوخى المباشرة بالمشاريع والأعمال والقرارات الكبرى حيث الحاجة للنواب لدعم تنفيذها».

وقال: «نتوقع عدم انخراط مجلس النواب بالتفاصيل الفنية والتنفيذية للمشاريع والقرارات الحكومية انما رصد ومتابعة مستوى ونسبة ونوعية وتوقيتات التنفيذ وتحقق الاستفادة منها للمجتمع واقتصاد وسيادة البلد، ولابد من وضع آلية رصد ما تحققه كل وزارة باسلوب قابل للقياس، من ضمن ذلك قناعة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني».

الخطط الرئيسة

وتابع الجواهري «طالما أن البرنامج الحكومي بعد اقراره من مجلس النواب يصبح مشروع دولة لابد من عمل الجميع عل توفير جميع الظروف القياسية لتنفيذه بنجاح والتصرف بصدده بشكل داعم، والمتابعة الفصلية أو نصف السنوية لرصد المتحقق للمشاريع والأعمال والخطط الرئيسية القابلة للقياس الكمي الواضح من البرنامج الحكومي، كما يمكن خلق منافسة بين اللجان البرلمانية وعلى التوازي بين الوزارات بشأن مستوى ونسبة التطور من خلال قناعة المستفيدين وهم اقتصاد البلد والمجتمع وأخلاقيات العمل ونسبة النمو القطاعي فعليا على أرض الواقع، وتنافسية العراق في جميع الأصعدة، تحديا لابد أن يكون على رأس أولويات مجلس النواب الجديد.".

حياة المواطنين

الاكاديمي د.ستار البياتي قال:«في الدول الديمقراطية نلاحظ ان من أهم فقرات البرامج الانتخابية للمرشحين للانتخابات تتضمن الجانب الاقتصادي، لاسيما ما يرتبط منه بشكل مباشر بحياة المواطنين او الناخبين مثل موضوعات البطالة وتحسين حياة الفقراء، لذلك وفي أغلب الاحيان يرتبط فوز مرشح ما بمدى اهتمامه بالجانب الاقتصادي من خلال سعيه لحل المشكلات العالقة ذات الاهتمام او المساس بحياة الناس، ولابد ان يحظى هذا الموضوع بالاهتمام في المرحلة اللاحقة بعد الفوز بالانتخابات لاعتبارات ثلاثة أولهما الارتباط المباشر للجانب الاقتصادي بحياة الناس ومعيشتهم . وثانيهما اهميته لتطوير اقتصاد البلد وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وثالثهما الحد من الهدر في الموارد او استنزافها".

السياسة الاقتصادية

اما الباحث في الشؤون المالية والتنموية عقيل جبر علي المحمداوي فقال: «يظهر تحليل تأثير الاقتصاد على السياسة ، أي عوامل الوضع الاقتصادي على نتائج الانتخابات، على أساس الدول ذات التقاليد الديمقراطية والاجتماعية والثقافية عميقة الاثر، وان البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كالعراق، تعتمد نتائج الانتخابات أيضاً بشكل كبير على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها السلطات، على الرغم من أن تأثير العوامل غير الاقتصادية فيها أكبر بكثير مما هو عليه في الديمقراطيات المتقدمة، خاصة في المرحلة الأولى من الإصلاحات والتنمية» .

ولفت الى ان «العوامل الاقتصادية للسلوك الاقتصادي على الانتخابية تتمثل بقوة واستعداد الناخبين المتحملين لمصاعب الحياة العصرية. ويبدو لنا أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين تكيفوا مع الظروف المتغيرة، كان من الأفضل دعمهم للقوة التي تسمح لهم بالعيش بالطريقة التي يريدونها".

النظرية الاقتصادية

وقال: «يمكن أن تكون درجة تكيف الناخبين مرتبطة بتوافر وهيكل الدخل الدائم، وتميز النظرية الاقتصادية بين الدخل الدائم والمؤقت، والعشوائي العابر، في عدد من النماذج الكلاسيكية، ويُفترض أن الموضوع يميز أيضاً بين هذه الأنواع من الدخل، واعتمادًا على تقييم ثباتها، إما يصحح الاستهلاك الحالي والتراكم عندما يتغير الدخل الثابت أو التراكم فقط إذا اعتبر الفرد الدخل مؤقتًا».

وبين اننا "نقترح إجراء التحليل على البيانات التفصيلية في العراق فقط، على الرغم من أن التحليل بين الدول يبدو ممتعاً ومفيداً للغاية، مما يسمح للمرء بتقييم ديناميكيات الترابط بين العلاقات السياسية والاقتصادية، اعتماداً على تسلسل هرم السلطات».

عراق جديد

المختص بالشأن الاقتصادي محمد شاكر اكد ان "مجلس النواب المقبل عليه ان يضع نصب عينه جملة الاوليات التي تذهب بالعراق الى بر الامان الاقتصادي، ونامل ان تكون مخرجات الانتخابات النيابية تتناغم وطموح الشعب والنخبة الاقتصادية التي تتطلع الى رؤية عراق جديد، من ينظر اليه كما ينظر الى خلية نحل بحيث يرى سوق عمل متكاملا يعمل كماكنة متواصلة في جميع القطاعات، وان بلوغ هذا المستوى من العمل ليس بالامر المستحيل بل ضمن امكانات البلد لوجود ثروات كبرى".

واشار شاكر الى "اغلاق ملفات ما يجب ان تفتح في بلد مثل العراق مثل ملف نسبة الفقر والعاطلين وغيرها من الملفات التي تخلف تاثيرات سلبية في اقتصاد العائلة واقتصاد البلد، وان مشكلة العراق لا تتمثل بالفقر في الثروات بل الافتقار في استثمارها، وهذا يتطلب وجود بيئة استثمارية مثالية تجذب الشركات الكبرى وتحقق منفعة كبرى للبلاد وهذا يجب ان يكون هدف مجلس النواب القادم".

وبين ان "الانتقال الى سوق عمل فاعل وذي حركة دائمة، لا يمكن بلوغه الا بتطبيق مفردات الحكم الرشيد ومن خلال تحقيق التنمية البشرية، وان بلوغ ذلك يتطلب شراكة عمل مؤسسات الدين والدولة والمجتمع المدني".

النشاط الاقتصادي

اما المختص بالشأن الاقتصادي حيدر كاظم البغدادي فاكد ان «الاجواء الديمقراطية يجب ان تكون مفتاحا للنشاط الاقتصادي وداعما لجميع التوجهات التطويرية التي يتطلع لها بلد غني مثل العراق، الذي يمتلك ثروات بشرية تعد الاغنى عربيا وبمراكز متقدمة دوليا، الى جانب الثروات الطبيعية، ومن هنا يمكن ان ننطلق بالتعاون مع الجهد العالمي لنقل البلاد الى مرحلة جديدة تخدم البلاد والشركاء الدوليين».

المسؤولية التشريعية

واشار الى ان «تفعيل قوانين حماية المنتج والمستهلك يمثل ضرورة حتمية في هذه المرحلة المهمة، لدورها في تحريك عجلة الانتاج المحلي، وان من يتصدى للمسؤولية التشريعية عليه ان يدرك اهمية ان يكون هناك تكامل بين القطاعين المالي والانتاجي، وان تقود البرامج الانتاجية الرصينة الى تعزيز الثقة بين الجهاز المصرفي العراقي والقطاع الصناعي الباحث عن التمويل لتطوير ادائه ومفاصل عمله».

ونبه على ان «العراق مقبل على مرحلة عمل واسعة تتطلب وجود تكامل كبير بين القطاعات الانتاجية والتمويلية، لاسيما ان الجهاز المصرفي بدأ يدرك اهمية تطوير واقع المدفوعات، الامر الذي يحتم عليه التواصل مع مايشهده العالم وتبنيه محليا خدمة للاقتصاد الوطني».

واكد اهمية ان «يكون مجلس النواب المقبل ساعيا حقيقيا للبحث عن حلول واقعية تساعد في الخروج من الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها مختلف بلاد المعمورة يعد من الاولويات التي تتبناها لتنفذ من التاثيرات السلبية التي تقود الى تراجع في مستويات الاقتصاد، ولا بد ان يصار الى تشكيل لجان على مستوى رفيع من الخبراء والمختصين بهذا الشأن ومن القطاعين العام والخاص تدرس امكانية بدء المرحلة العلاجية من اي قطاع يمكن ان يحقق الجدوى الاقتصادية بشكل سريع لتقليل اثار التحديات التي قد تواجه الاقتصاد مستقبلا».

تطور البلاد

المؤسس لصندوق الاسكان د. اكرام عبد العزيز قالت: إن «الممارسات الديمقراطية يجب ان تفتح باب تطور البلاد على مصراعيه، وهذا يجب ان تفهمه تشكيلة البرلمان المقبلة، وتعمل على تبنيه بجدية، وهناك امكانية لتحقيق جميع الاهداف كون العمل يتم في بلد غني يحتاج الى توجه حقيقي لتهيئة البيئة الاستثمارية وجذب الشركات التي تتابع واقع الاداء في العراق وتنتظر اللحظة المناسبة لدخول ميدان العمل العراقي».

مسيرة التنمية

وبينت عبد العزيز، ان العراق يعيش حالة مختلفة عن جميع دول العالم، ويعاني من وجود تحديات عدة تواجه مسيرة التنمية اذ يمكننا احتواء تلك التحديات كما اننا نملك مقومات تساعد في خلق علاقات ناجحة للنفاذ من هذه التحديات، الى جانب امتلاك البلد خبرات بشرية على درجة كبيرة من العلمية والخبرة الميدانية في مختلف القطاعات، ونحتاج هنا الى توجه حقيقي من قبل القطاعين العام والخاص لتفعيل الانتاج الزراعي او الصناعي او استثمار فعلي لجملة الموارد الطبيعية".

وأضافت ان "واقع الحال يتطلب بان تكون لدينا توجهات حقيقية لتفعيل الاقتصاد، وهنا علينا ان نبدا في عمل حقيقي مستفيدين من تجارب عالمية مماثلة باتجاه تفعيل الاقتصاد الوطني والنظر قبل اي خطوة غير مدروسة الى ماذا نحتاج اولا واي الكتل الاقتصادية الكبرى التي يجب ان نتعاون معها لرسم مسيرة التنمية التي تحدد خطواتها لجان اقتصادية حقيقية ثانياً".

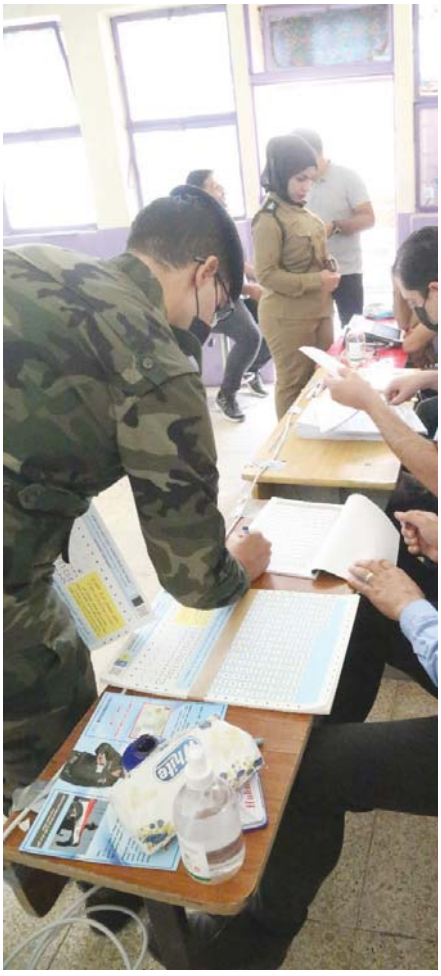

المنافسة الانتخابيَّة تنعش عمل المطابع المحليَّة

● نافع الناجي ... علي الغرباوي

يمثل الموسم الانتخابي فرصة فريدة لا تتكرر إلا مرّة واحدة كل اربعة أعوام، لزيادة الإيرادات الماليَّة وتعويض الخسائر لأصحاب المطابع والمهن المتعلقة بها، وهؤلاء بدورهم كشفوا عن أن ما يتم جمعه من المال خلال شهر أو اثنين في ذروة الدعاية الانتخابية، يفوق إيراداتهم لبقية أيام العام بأكمله.

ومن المعلوم أنَّ المطابع بأنواعها تختص بتصميم وتنفيذ الملصقات الدعائية ولوحات (الفليكس) والبروشورات (فلايرز) والبوسترات التي قد تختلف بأحجامها وأعدادها وألوانها، بحسب رغبة المرشحين وحجم أموالهم المنفقة. لكنَّ اللافت في هذه الدورة الانتخابيَّة أنَّ بعض المرشحين بادروا لشراء خطوط طباعيَّة خاصة بهم، كي يطبعوا دعاياتهم الانتخابية كما يحلو لهم ولتوفير الأموال التي يدفعونها للمطابع.

أموال ضخمة للدعايات

لم يحدد قانون الانتخابات العراقي، سقفاً مالياً لما ينفقه المرشحون في حملاتهم الانتخابيَّة، ما يعني السماح بإنفاق مبالغ كبيرة في صنع لافتات دعائيَّة أكبر حجماً وأكثر عدداً من لافتات المنافسين الآخرين، ومن هذه النقطة تبرز حدة التباين وعدم تساوي الفرص بين المرشحين، فبعضهم ينفق مليارات الدنانير بسبب اعتماده على أحزاب مقتدرة مالياً في تمويل دعاياته وحملته الانتخابيَّة، بينما يكتفي البعض الآخر بصور متواضعة الحجم وحملات ترويجيَّة فقيرة تعتمد على الإمكانيات الذاتية، لا سيما المرشحون المستقلون.

وذكرت إحدى الجهات التي ترصد الحملات الانتخابية في العراق، أنَّ إجمالي أموال الدعايات الانتخابيَّة التي أنفقت خلال الانتخابات البرلمانيَّة الماضية فاقت خمسة مليارات دولار.

انتعاش المطابع

فعلى غير العادة من بقية أوقات العام، ينشط عمل المطابع أيام الدعاية الانتخابيَّة بشكل ملفت للنظر وبكثافة تفرحهم، ويصبح المرشحون لدخول البرلمان العراقي هم أصحاب الحظوة والقدح المعلّى عند أصحاب المطابع، حيث تحجز خطوط الإنتاج خصيصاً لهم وترفض أية أعمال طباعية أخرى لا صلة لها بالانتخابات، حسب ما ذكره الطبّاع جاسم فيصل الذي أوضح لـ"الصباح" أن "مطابعنا التي يعلوها الصدأ وتوقف الحال خلال شهور، تعود عجلاتها للدوران وتصيبنا انتعاشة طيبة و(بحبوحة) مالية بسبب إقبال المرشحين للانتخابات لطبع دعاياتهم وصورهم بأحجام ومقاسات مختلفة".

ويضيف "المرشّحون معروفون لدينا فهناك المرشّح المستند على حزبٍ ذي ثقل، تكون لوحاته الإعلانية بمقاسات تغطي واجهة متجرٍ كبير أو عمارة شاهقة يصل بعضها الى 30 أو 40 متراً، أما المرشح المغمور ذو الإمكانيات المتواضعة فهو يطلب لافتات لا تتجاوز مترين أو ثلاثة أو خمسة أمتار في أفضل الحالات".

بازار إعلاني

ومع تصاعد وتيرة الحملات الدعائية للمرشحين في مدن ومحافظات البلاد تزداد أعداد الصور والملصقات الانتخابية بمختلف أحجامها وألوانها وتنوع تصاميمها التي تغازل الذائقة البصرية للمواطن بشكل يغيّر من ملامح الشارع نفسه، ما يعكس سعي المرشحين للفت انتباه الناخبين بشتى الوسائل الدعائية، من خلال الاستئثار بمواقع متميزة في أماكن حيوية لوضع إعلاناتهم. ومع هذا الكمّ المتصاعد من الملصقات في الشوارع فإنَّ للناخب رأياً آخر، إذ يقول المواطن كريم زغير: "ما يهمّني في المرشح برنامجه الانتخابي وهل يتسم بالواقعيَّة أم بتكرار الأحلام الوردية التي سمعناها مراراً"، مضيفاً "ضخامة أحجام الصور واللافتات لا تعني بالضرورة كفاءة المرشح، لكنها تعطي دليلاً قطعياً عن إمكانية الحزب أو الكيان الذي يدعمه وهؤلاء معلومة مصادر تمويلهم".

تأخير مبرّر

وبالرغم من أنَّ الحملات الدعائية للمرشحين ابتدأت منذ مطلع تموز الماضي، إلا أنَّ الدعايات الانتخابيَّة لم تظهر بشكلها الواضح للعيان في الأماكن العامة إلا في وقتٍ متأخر، وهذا الأمر يعزوه البعض الى مخاوف المرشحين من تأجيل الانتخابات أو تحسباً للتقلّبات الجوّية، ما قد يتسبب بخسائر مالية لهم.

واللافت في هذه الدورة الانتخابية التوسع الكبير في الاستفادة من الترويج عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل الإعلانات المموّلة وكذلك استخدام بعض التطبيقات الواسعة الانتشار مثل التليغرام ومجموعات الواتساب وغيرها.

مرشحون أم طبّاعون؟

أربعة أعوام ينتظر فيها أصحاب المطابع أنْ يحلّ عليهم موعد الانتخابات الذي من المفترض أنَّه يدر عليهم بالعمل والرزق الوفير، لتعويض خسائرهم وكساد مطابعهم خلال السنوات الماضية، لا سيما التي تزامنت مع تقشف أجهزة الدولة، لكنَّ بعض معطيات العملية الانتخابيَّة قد تغيّرت خصوصاً في هذه الدورة الانتخابيَّة. فبعدما كان المرشحون يعتمدون على أصحاب المطابع في طباعة إعلاناتهم وملصقاتهم الدعائيَّة، بادروا لمنافسة أصحاب المطابع بشراء آلات وخطوط إنتاج طباعيَّة حديثة مؤخراً، تستخدم فقط في هذه الفترة الوجيزة قبيل الانتخابات في طباعة عدد من المنشورات الدعائية الخاصة بهم. وبما أنَّ بعض السياسيين نهّازون للفرص ولا تفوتهم فائتة، فقد استوردوا ماكنات طباعة تتراوح أثمانها ما بين (30 الفاً الى 60 ألف دولار) للماكنة الواحدة بحسب جودتها وطاقتها الإنتاجيَّة، بحسب ما أخبرنا الطبّاع خضير الحيالي، الذي أوضح لـ"الصباح"، أنَّ "بعض المرشحين تمكّنوا من شراء مطابعهم الخاصة وحرموا آلاف الأيدي العاملة بهذا المجال من رزقهم"، مضيفاً "اعتدنا من هؤلاء أنهم يفكرون بالبقاء الراسخ وعدم إهدار الفرص، وهذه الخطوة تؤكد نيتهم البقاء في البرلمان لدورات عديدة لذلك اشتروا ماكنات طباعة تقوم بطباعة إعلاناتهم الانتخابيَّة لحسابهم الخاص".

المفوضيَّة تطمئن المواطنين بسلامة إجراءاتها

الرقابة الدوليَّة.. ضمانٌ لنزاهة العمليَّة الانتخابيَّة

● بغداد: هدى العزاوي ... تصوير خضير العتابي

رافق العملية الانتخابية، وخصوصاً السابقة في 2018، الكثير من التشكيك بنزاهتها وعدم حصانتها من الاختراق والتزوير، إلا أن إجراءات عدة رافقت الاستعدادات للانتخابات الحالية بعثت بهاً مفوضيَّة الانتخابات للمواطنين لطمأنتهم بشأن شفافيتها، وعدا الأجهزة الالكترونية والقضايا الفنية واللوجستية وإجراءات السلامة، فإن وجود المراقبين الدوليين يشكل ضامناً أساسياً لنزاهة الانتخابات.

وتقول المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات جمانة غلاي لـ"الصباح": إنَّ "المراقبين الدوليين جهة محايدة سيقومون بنقل الصورة بكل شفافية عن العملية الانتخابيَّة، بالتالي فإنَّ نقلهم للصورة الحقيقيَّة ضمانة لنزاهة العملية الانتخابية، لذا فإنَّ حضورهم محايدٌ وما عليهم إلا نقل الصورة الصحيحة من خلال تقاريرهم لضمان نزاهة العملية الانتخابيَّة".

وفي ما يتعلق بالإخفاقات السابقة بينت غلاي بأنَّ "مجلس المفوضية الجديد عندما تسلم المفوضيَّة شكَّل لجنة من القضاة المستشارين لمراجعة إخفاقات المرحلة السابقة لغرض تجاوزها في هذه المرحلة، وبالفعل كانت هناك دراسة في هذا الموضوع وتم التعاون مع الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابيَّة وتم تجاوز كل الإخفاقات السابقة وهذا ما أثبتته المحاكاة التي أجريت ثلاث مرات، وقد أثبتت أنَّ هذه الأجهزة رصينة ونزيهة وشفافة".

وأضافت "بشأن الآليات المتبعة لضمان نزاهة الانتخابات فنحن نعمل مع الشركة الألمانية الفاحصة ومع أجهزة الأمن السيبراني، فضلاً عن تواجد الأمم المتحدة وخبراء على هذه الجوانب، وفضلاً عن الفنيين المختصين في المفوضية فهناك لجنة اختصاص من الفنيين من العلوم والتكنولوجيا وموظفين من هيئة الإعلام والاتصالات سيكونون موجودين في جميع مراكز التسجيل لغرض تجاوز أي خلل الكتروني مفاجئ، وهذه اللجنة تجاوزت جميع الإخفاقات من خلال المحاكاة التي تحدثت عنها الأمم المتحدة وأشاد بها المراقبون الدوليون من الاتحاد الأوروبي الذين حضروا المحاكاة الأخيرة".

واكدت غلاي أنَّ "مفوضية الانتخابات هيئة مهنية مستقلة تخضع لمراقبة مجلس النواب، وبالتالي فإنَّ رقابة مجلس النواب في حال إخفاق المفوضية يمكن محاسبتهم كما تمت محاسبة المفوضية السابقة".

من جانبه قال الخبير في مفوضية حقوق الإنسان العليا الدكتور علي البياتي في حديث لـ"الصباح"، إنَّ "وجود المراقبين الدوليين هو بسبب إخفاق الدولة في ضمان انتخابات نزيهة وحرة وشفافة طيلة الفترات الماضية وعدم معالجة الأخطاء التي كانت تحدث قبل وخلال وبعد كل انتخابات، ما دفع الى تدخل المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن بإرسال مراقبين دوليين يراقبون أداء العملية الانتخابيَّة بكل ظروفها وتقييم نزاهتها ومساحة الحرية في الترشيح والدعاية وحق الانتخاب والاختيار، وإرسال تقاريرها إلى الجهات الدولية وأهمها مجلس الأمن لتقرير موقف المجتمع الدولي من العملية السياسية والمنظومة السياسية".

واوضح أنَّ "المراقبة لن تكون مكثفة وشاملة بكل تأكيد بل هي نوعية، فلن يتجاوز عدد المراقبين الدوليين 600 شخص في أقصى الحدود ولن يتمكنوا من تغطية كل المساحات ولكن سيكون التركيز على عينات معينة وأيضا الاعتماد على مجسات أخرى كالمنظمات المدنية المراقبة والإعلام وغير ذلك".

وأضاف، "من وجهة نظرنا فإنَّ وجود الرقابة الدولية النوعية وليس الشاملة التي تعني الإشراف الدولي هو عملية توازن ما بين الحفاظ على دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية بأخطائها الموجودة وايضا الضغط على الجهات المشاركة في الانتخابات لضبط نفسها للحفاظ على نزاهة الانتخابات وشفافيتها مع دعم مؤسسات رقابة وإجراء الانتخابات لتطوير قدراتها أكثر وهي لا تملك عصا سحرية في أحسن الأحوال".

بدوره، قال رئيس المركز العراقي للتنمية الإعلامية الدكتور عدنان السراج في حديث لـ"الصباح": "بالتأكيد فإنَّ وجود المراقبين الدوليين في الانتخابات العراقية البرلمانية الحالية يخلق حالة من الاطمئنان الدولي وتهيئة الاستقرار للواقع السياسي في العراق والذي يعكسه وجود هؤلاء في العملية الانتخابية وتأثيرهم سيكون واضحاً في الخارج اكثر مما هو في الداخل، ففي الداخل لا يهتم الكثير بوجود هؤلاء سواء إنْ كان بشكل عام او من اجل سلامة ونزاهة الانتخابات، كون المواطن العراقي يشكو من مسألة التلاعب بالأصوات والتي كانت تتم سابقاً داخل المحطات وفي أماكن تجميع وإحصاء الأصوات، فضلاً عن مسألة التهديدات التي تتم داخل المحطات الانتخابيَّة، لذلك يشعر المواطن العراقي بأنَّ الانتخابات تحتاج الى حصانة أمنية وتكاتف سياسي من أجل إجرائها بشكل نزيه".

وأضاف أنه "في ما يتعلق بالأجهزة التي تم استيرادها، كما أوضحت تجارب المحاكاة، فهي أجهزة رصينة ولكن لا يمكن أنْ نحكم على شيء قبل حدوثه، فكل الإجراءات للتثبت كانت ناجحة وجيدة، ومع ذلك فإنَّه في وقت الانتخابات ستتبين فعاليتها وقدرتها على إنجاح العملية الانتخابيَّة من دون أنْ يكون هناك نوعٌ من الاختراق أو التهكير أو ما شابهه ذلك".

بينما أكد الخبير القانوني طارق حرب لـ"الصباح" أنَّ "المفوضية الحالية الى الآن تمتثل لأعلى درجات الالتزام والمهنية والحرفية التي تسير بموجبها أجهزتها، كما أننا نستنتج بأنها تبغي العدالة والشفافية، وكما يقال فإنَّ الامور رهين ظواهرها، وكل هذه الإجراءات التي تقوم بها المفوضية دقيقة جداً، لا سيما أنَّ المحاكاة والتجارب بعمل الأجهزة وعدم إمكانية سرقة أو التلاعب أو إدخال معلومات جديدة أو سحب معلومات أو نقلها الى مرشح آخر، كما كان في السابق، يبين أنَّ الانتخابات ستكون نزيهة، ناهيك عن أنَّ هذه الانتخابات مشمولة برعاية دولية وهذا لم يكن موجوداً في جميع الانتخابات السابقة".

وأوضح أنَّ "وفد الجامعة العربية الذي حضر فضلاً عن اشتراك العديد من الخبراء أشادوا بنجاح إجراءات المفوضية من خلال المحاكاة التي أجريت مرات عديدة، كما أشادوا بموظفي المفوضية وإتقان عملهم وهذا ما دحض ما قيل عن الانتخابات، ولا أقول 100 % ولكن أقل من ذلك بقليل هذه الانتخابات نزيهة وشفافة وستكون دقيقة جداً، إذا ما علمنا أنَّ الحكومة والاجهزة الامنية تفرغت للانتخابات ومن أجل الانتخابات ولتحقيق العدالة".

جمهورية العراق
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
کۆمیسیۆنی باڵای سەربەخۆی هەڵبژاردنەکان
The Independent High Electoral Commission
مركز اقتراع رقم
ناوەندی دەنگدانی ژمارە

تصوير علي الغرباوي

الانتخابات العراقية

10/10

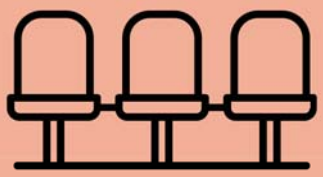

● مقاعد مجلس النواب:

329

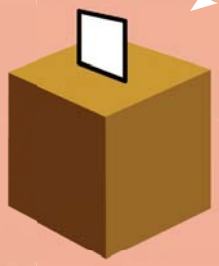

● الدوائر الانتخابية:

83

● عددالمرشحين:

3249

● عدد الناخبين:

24,029,927

● عدد مراكز الاقتراع:

8273

● عدد محطات الاقتراع:

55041

● عدد المواليد الجديدة التي تشارك للمرة الأولى:

988 ألف

«الدوائر المتعددة».. إقبالٌ كثيفٌ للناخبين وحفظٌ للأصوات

● بغداد: نافع الناجي

لأول مرة يطبّق الناخبون العراقيون قانون الدوائر المتعددة، بدلا من اعتماد البلاد كدائرة انتخابية واحدة مثلما حصل في انتخابات العام (2005) أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة كدائرة، كما حصل في الانتخابات النيابية بدوراتها الثلاث الماضية، ما يعني فعلياً تقسيم العراق الى (83) دائرة انتخابية بدلا من (18). فمنذ العام (2005) وحتى آخر انتخابات برلمانية نظمت في آيار من العام (2018)، تجرى الانتخابات بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة، لكن انتخابات تشرين لهذا العام لن تكون كذلك، فهناك (83) دائرة انتخابية لست عشرة محافظة بينها بغداد التي تمتلك منها سبع عشرة دائرة، وبحسب مختصين، فالنظام الانتخابي الجديد سيكون له تأثير كبير في حفظ أصوات الناخبين وحقوق المرشحين على حدٍ سواء.

سعران الأعاجيبي

النائب سعران الأعاجيبي، في الدورة المنتهية لمجلس النوّاب، قال لـ «الصباح»، إن «الدوائر المتعددة، خطوة إيجابية لإحداث التغيير السياسي المنشود في العراق وتعد مكسباً حقيقياً للشعب، وأنا شخصياً مع إقرار قانون الدوائر المتعددة».

وعن سبب ذلك يضيف «نظام الدوائر المتعددة سيتيح للكتل الصغيرة أن تحظى بالمقبولية وتنال حقها في الاقتراع، كما تتيح للمواطن الانتخاب الفردي الحرّ والمباشر، وبمعنى أشمل فهي تنهي هيمنة الأحزاب الكبيرة التي كانت تبتلع أصوات الكيانات الصغيرة».

واوضح الأعاجيبي «الانتخاب بهذه الطريقة سيكون سلساً، بسيطا وغير معقّد، ومن الممكن أن تتمكن الدورة البرلمانية المقبلة بوجوهها المستقلة الجديدة، من القضاء على آفة الفساد وإنهاء حالات التزوير والتلاعب التي كانت لا تخلو منها التجارب الانتخابية السابقة».

الخبير القانوني علي التميمي من جهته، قال «شكّل عدد الدوائر الانتخابية نقطة خلافية شائكة في القانون الانتخابي، استغرقت أشهراً للتوافق حولها، وقد صادق رئيس الجمهورية على القانون الجديد بعد (11) شهراً من إقراره في البرلمان، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية ومطالب ثورة تشرين التي نادت آنذاك بسن قانون عادل للانتخابات، بحيث لا تحتكر الأحزاب المشاركة في السلطة المقاعد النيابية».

مؤكدا، أن «القانون الجديد المتكوّن من خمسين مادة تم الاقتراع عليها في البرلمان جاء منسجماً مع المادة التاسعة والأربعين من الدستور، التي تفيد بأن كل نائب يمثّل مئة الف نسمة، بمعنى إن النائب الذي سيتم انتخابه بشكل مباشر في هذه الدائرة يمثّل مئة ألف مواطن من أهالي تلك المنطقة، يعرفونه ويدركون سلوكه وتصرفاته، وبالنتيجة سنكون أمام برلمانٍ حقيقي وممثل فعلي للشعب يستطيع مراقبة عمل الحكومة بشكل جاد، وتنبثق منه سلطة تنفيذية تمثل الشعب بشكل حقيقي».

علي التميمي

ومن المعلوم إن مقاعد الدائرة الواحدة تتكون من ثلاثة الى خمسة مقاعد، بحيث يكون عدد سكان كل دائرة انتخابية يتراوح بين ثلاثمئة الى خمسمئة الف نسمة، فبغداد مثلاً لها سبع عشرة دائرة انتخابية يفوز عنها تسعة وستون نائبا.

وحول مدى تعرّف المواطن البسيط على هذا القانون والتعديلات التي أجريت عليه، ذكر التميمي، أن «الأشهر الماضية شهدت مئات الندوات التثقيفية والنشاطات التعريفية، سواء من قبل منظمات المجتمع المدني أو مكاتب وفروع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلاً عن وسائل الإعلام التي سلّطت الكثير من حزم الضوء على بنود قانون الدوائر المتعددة وشرحته بالتفصيل، ما يجعلنا نشعر بالتفاؤل أن معظم المواطنين فهموا حقوقهم وواجباتهم بموجب الطريقة الجديدة في الانتخاب والمزايا العديدة التي توفرها لهم»، لافتاً الى، أن «مكاتب المفوضية فتحت مراكز اتصالات متخصصة للإجابة على استفسارات وأسئلة المواطنين والناخبين حول العملية الانتخابية وهي خطوة طيبة تحسب للمفوضية بطبيعة الحال».

ويرى متابعون أن القانون الجديد يسمح بدخول مستقلين وأحزاب حديثة النشأة الى مجلس النواب، كما أنه وضع الخصوم السياسيين وجهاً لوجه في بقعٍ سكنيةٍ صغيرة، وهو ما أثار مخاوف أن يؤول التنافس الانتخابي الى حصول أعمال عنفٍ أو اغتيالات او تسقيط لا أخلاقي، أو الانسحاب من المنافسة بشكلٍ كامل، وهو ما حصل بالفعل حين أعلنت بعض الأحزاب والزعامات عدم ترشحها للانتخابات.

أما أستاذ العلوم السياسية، نجم عبد طارش، فأشار الى جملةٍ من المتغيرات من بينها تغيّر مزاج الناخب العراقي، بقوله «هذه الانتخابات تأتي وسط جملة من المتغيرات، فهي تجرى تحت إشراف مجلس مفوضين جدد من القضاة بعكس الدورات الماضية، وتحظى بدعم ومواكبةٍ مستمرةٍ من قبل بعثة الأمم المتحدة، كما ستحظى بإشرافٍ دولي واسع النطاق لضمان نزاهتها وشفافيتها»، وأضاف «تم تسجيل أكبر عدد من الناخبين (يناهز 25 مليوناً) منذ بدء العمل بالنظام البايومتري في العام 2013، وشكّلت لجنة أمنية عليا لإدارة الخطة الأمنية وحمايتها من أي اختراقات، كما إن تسجيل الأحزاب والكيانات وإجراء القرعة تمت بشكل علني شفاف ومحايد أمام وسائل الإعلام».

وكشف طارش، عن جزئيةٍ مهمةٍ عزاها لتغير المزاج للناخب العراقي، حيث يمضي الى القول «أعتقد انه حصل في الأيام الأخيرة تصاعد كبير جدا في نسبة الراغبين في الذهاب الى صناديق الانتخابات».

وأضاف «بات عندنا ما يسمى الآن بمفهوم جديد يمكنني وصفه بـ (الاقتراع العقابي) من خلال استقراء المزاج العام الذي يشكل الشباب غالبيته».

مشيراً، بالقول «رغم وجود فئة لايستهان بها أعلنت صراحة مقاطعة الانتخابات، والمقاطعة هنا هي موقف سياسي وليست عزوفاً وكانت واضحة ومؤثّرة خلال انتخابات العام 2018».

واستدرك «التغيير الحاصل عند الشباب يعدّونه نوعاً من التحدي وكان جلياً بتظاهراتهم واعتصاماتهم خلال العامين 2019 و2020، لذا تغيّرت بوصلتهم وصار الاتجاه أن يقبلوا على صناديق الاقتراع، لأن اقتراعهم بكثافة سيعمل على تحقيق شرخ في جدار الطبقة السياسية، التي سيطرت على البرلمان والحكومات خلال الفترات السابقة».

«إذ سيكون تأثير اقتراعهم أمضى وأبلغ من حرق مقر لهذا الطرف أو ذاك أو استمرار اعتصاماتهم وتظاهراتهم، ما دامت الدوائر المتعددة وتغيير القانون الانتخابي هي أحد أهم مطالبهم التي تحققت».

نجم عبد طارش

أكدوا أنها غير واقعيَّة ولا تمثل الشارع

محللون يقللون من قيمة «استطلاعات الرأي»

● بغداد: شيماء رشيد ... تصوير خضير العتابي

ظهرت في الآونة الأخيرة استطلاعات للرأي بشأن الانتخابات أصدرتها مراكز مختلفة رأى فيها محللون سياسيون أنها غير واقعية ولا تمثل رأي الشارع وإنما مجرد تكهنات وقد تكون دعاية استباقية لبعض الأحزاب، كون أغلب هذه المراكز عبارة عن "دكاكين" للأحزاب، بينما بينوا أنَّ الدعاية الانتخابية هذه المرة تغيرت كثيراً عن سابقاتها بسبب قانون الانتخابات الجديد الذي اعتمد الدوائر الصغيرة.

ظهرت في الآونة الأخيرة استطلاعات للرأي بشأن الانتخابات أصدرتها مراكز مختلفة رأى فيها محللون سياسيون أنها غير واقعية ولا تمثل رأي الشارع وإنما مجرد تكهنات وقد تكون دعاية استباقية لبعض الأحزاب، كون أغلب هذه المراكز عبارة عن "دكاكين" للأحزاب، بينما بينوا أنَّ الدعاية الانتخابية هذه المرة تغيرت كثيراً عن سابقاتها بسبب قانون الانتخابات الجديد الذي اعتمد الدوائر الصغيرة.

وبين المحلل السياسي حيدر الموسوي في حديث لـ"الصباح" أنَّ "هذه الاستطلاعات ليست عينات وإنما أغلبها عبثية لا قيمة لها، خاصة أنَّ مفهوم الاستطلاع في الدول المتقدمة يكون أكبر وأوسع وأوفر وذا دراسة لوقت طويل"، مشيراً الى أنَّ "هذه الاستطلاعات مجرد تكهنات والبعض يدخل ضمن عملية التوظيف السياسي لإرهاب الخصوم في ما يخص عملية الاعلام المسبقة عن عدد المقاعد التي تحصل عليها تلك الكتلة عن الكتلة الأخرى".

وأضاف، أنه "بطبيعة الحال فإنَّ القانون الانتخابي هذه المرة مختلف والعملية الانتخابية مختلفة وأنها تجري وسط ظروف معقدة بسبب عدد المشكلات ووجود كيانات ناشئة وأحزاب جديدة وهناك جمهور حزبي وغيره من الجماهير، وبما أنَّ المفوضية هذه المرة أحكمت قبضتها في ما يخص السيطرة على أقل التقدير على المراكز الانتخابية من خلال استخدام التقنيات الحديثة الالكترونية التي تمنع التزوير والتلاعب، لذلك نعتقد أنَّ هذه التصورات والاستطلاعات غير دقيقة وغير صحيحة وقد تكون هناك مفاجآت قادمة".

وتابع: "بشكل عام، نتائج الانتخابات تعتمد على حجم المشاركة، فهل هي مشاركة فاعلة وما إذا كانت الأغلبية الصامتة ستشارك هذه المرة أم أنَّ النتائج ستتغير وتقتصر المشاركة على 25 % فقط وهو الجمهور الحزبي ذاته، عندئذ تكون الأرقام قريبة نوعاً ما من بعض التصورات، ولكن نعتقد أنه لن تحصل أي كتلة على أي رقم يتجاوز الخمسين مقعداً وهذا الموضوع ليس فيه نقاش، وعملية الحديث عن 100 مقعد أو 90 هذه تعدُّ دعاية مبكرة ولا يوجد هناك رقم واحد بين الأحزاب أو من يأخذ رئاسة الحكومة".

وأكد، أنَّ "العرف السياسي في العراق مستمر والعملية السياسية ما زالت تخضع الى التوافقات والمحاصصة، لذلك لن يحدث هناك تغير كبير في المشهد، ولكن سيكون هناك تغير طفيف على مستوى دخول مرشحين جدد وأحزاب ناشئة في الدورة القادمة للبرلمان"، موضحاً أنَّ "ما يحدث اليوم هو عبارة عن استعراض إعلامي من قبل القوى السياسية ينتهي بمجرد دخول الانتخابات وإعلان النتائج".

وفي ما يخص الحملات الانتخابية للمرشحين هذه المرة، أوضح الموسوي أن "الحملات هذه المرة تختلف عن سابقاتها إذ لا يوجد هناك إعلان تلفوني كبير لأن القانون الانتخابي الجديد يختلف عن سابقه حيث أعتمد الدوائر الصغيرة وبالتالي لم يعتمد المرشحون على التلفزيون وذهب أغلبهم الى الجولات الميدانية أو لقاء الناخبين في مناطقهم ودخول العشائر واستخدام اللافتات والملصقات من الدعاية التقليدية، ولكن محاولة اقناع بعض الجماهير بمحاولات هزيلة كتبليط الشوارع فهذه مخالفات بالحملات الانتخابية".

الى ذلك، أوضح المحلل السياسي إياد العنبر في حديث لـ"الصباح"، أنَّ "الاستطلاعات التي قامت بها بعض مراكز البحوث لا تمثل عينة مختارة أو وسائل التعبير عن الرأي العام ولا يتم قياسها بطريقة الاستبيانات لكنها قد تحدد مؤشراً محدداً، كما أنَّ الكثير من مراكز البحوث أو ما تسمى هكذا هي في الحقيقة دكاكين للأحزاب أو واجهات للأحزاب وليس بالضرورة أن تعدَّ عينة حقيقية للرأي العام".

وقال العنبر: إنَّ "قياسات الرأي العام في أكثر الدول تقدماً لم تعط نتيجة واضحة ودقيقة كما حدث في الانتخابات الاميركية خلال فوز ترامب، بمعنى أنَّ الموضوع لا يمكن قياسه بطريقة علمية لكن يمكن عده مؤشرات معينة أما عُده تعبيراً عن نتائج تحصيل علمي صحيحة، فهذا يعدُّ تسويقاً أو من باب الدعاية السياسية للكثير من القوى السياسية".

وبشأن أسلوب الدعاية الانتخابية هذه المرة، بين العنبر أنه "ولأول مرة تحدث الانتخابات في دوائر متعددة، لذلك الدعاية لم تكن على مستوى مشابه للدعايات السابقة، هذا من جانب ومن جانب آخر لم تعمل القوى السياسية أن تكون دعايتها فيها مبالغة الا من قبل بعض الشخصيات حيث اعتمدت على التحشيد والتواصل بأكثر من طريقة أكثر من الدعايات السابقة".

وتابع: إن "تقسيم الانتخابات لدوائر متعددة أثر في مستوى الدعاية، لذلك نراها تختلف كثيراً عن سابقتها في الاسلوب والأدوات".

أما الإعلامي حيدر الشيخ فأشار في حديثه لـ"الصباح"، إلى أن "استطلاعات الرأي التي أظهرت نتائج مبكرة للانتخابات غير دقيقة وغير واقعية وبعيدة عن الشارع وتطلعاته للتغيير، لا سيما مع دخول أحزاب جديدة وشخصيات مستقلة قد نراها في البرلمان المقبل في مواقع متميزة".

وأضاف، أن "استطلاعات الرأي حتى في الدول الكبرى والتي تجري فيها الانتخابات بصورة ديمقراطية لن تكون استطلاعاتها دقيقة، فضلاً عن أن أغلب المراكز التي أظهرت هكذا نتائج غفلت عن العديد من الشخصيات والاحزاب الجديدة المدعومة من قبل الشارع الذي يتطلع الى التغيير".

وبين أن "هذه الاستطلاعات قد تكون لقياس نبض الشارع حول الاحزاب المشاركة أو من قبيل الدعاية الانتخابية كنوع من الترهيب والترغيب في الوقت عينه"، مبيناً أن "الانتخابات المقبلة قد تكون محملة بالعديد من المفاجآت".

وعن أسلوب الدعاية للناخبين، بين الشيخ أنَّ "الاسلوب اختلف عن سابقيه بسبب تغيير القانون الانتخابي الذي اعتمد الدوائر المتعددة، لذلك اتجه اغلب المرشحين للشارع ولرؤية المواطنين كنوع من الاعلان الانتخابي".

اشترك فيها صقور الجو وطيران الجيش

خططٌ أمنيَّة متكاملة لتأمين الانتخابات

● بغداد: عمر عبد اللطيف ... تصوير خضير العتابي

أكدت قيادات أمنيَّة استكمال جميع الخطط الأمنيَّة، التي وضعت لحفظ الأمن خلال العمليَّة الانتخابيّة، في حين بينت منع جميع التجمعات البشرية أو حمل السلاح أو تهديد الناخب.

وأعلن رئيس خلية الاعلام الامني اللواء سعد معن، «استكمال اللجنة الامنية العليا للانتخابات كل الاستعدادات لتأمين يوم الانتخابات، وأجرت اكثر من ممارسة بتجارب عملية، وكانت هناك جولات مكوكية لكل المحافظات لزيارة قيادة الشرطة والعمليات للاطلاع على الخطط والفرضيات الاستخبارية وتدقيق مدى قيام القوى بواجباتها وانتشارها».

وأضاف معن لـ«الصباح»، أنه «جرى التنسيق مع جميع الاطراف والقطعات التي أبدت استعدادها ليوم الاقتراع»، مشيراً الى أن «رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أمر بأن يكون هناك تعامل حازم وحاسم مع أي من يحاول أن يؤثر في الأجواء الانتخابية».

أما المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة اللواء تحسين الخفاجي، فقد أكد «بعدم السماح بوجود تجمعات بشرية او حمل السلاح أو تهديد الناخب»، مبيناً «استعداد القوات العسكرية للدفاع عن الخطة الامنية والتعامل بأقصى حالات الشدة مع كل من يحاول أن يسيء».

وأضاف الخفاجي لـ«الصباح» أن «اللجنة الامنية المشرفة على الانتخابات استعدت بشكل تام وكامل من ناحية الخطط الامنية والقوات العسكرية والحالات الطارئة، والذي يبدأ من لحظة وصول الناخب الى الاقتراع الى نقل صناديق الاقتراع الى عملية الخزن، وهذا يتطلب جهودا كبيرة».

وتابع: «أننا استطعنا إكمال كل الجهود والامكانيات، وأضفنا الى ذلك تسيير طلعات من سلاح الجو العراقي تجوب كل مناطق العراق لمنع حدوث أي خرق او اعتداء ومراقبة وملاحظة العصابات الارهابية في حال قيامها بأي تحرك او اعتداء»، منبهاً على أن «الخطط الامنية اصبحت جاهزة ووزعت الاطواق الامنية واصحبت القوات الامنية جاهزة للاقتراع، ولدينا قدرات في مجال ملاحقة العدو».

وتابع بأن «رئيس اللجنة الامنية العليا وجّه القوات العسكرية برفع أي مخالفة تتم في مراكز الاقتراع الى المفوضية، وحجب اصوات الناخب ومحاسبة من قام بهذا الخرق الامني، اذ لديها صلاحيات في التعامل للحفاظ على الأمن من أي مظهر مسلح ومع أي شخص او حالة يمكن ان تسيء الى قواتنا الامنية او الى أمن المركز الانتخابي».

وأوضح الخفاجي أن «الخطط الأمنية في المناطق الساخنة ستكون لها خصوصية أكثر بعد القيام بعمليات استباقية، فالتوزيع للقطعات سيكون بشكل ملائم وأكثر قدرة وامكانية، وسيكون هناك تركيز على مراكز الانتخاب وزيادة في عدد القوات، والدوريات الجوية مستمرة وستتدخل وتدمر اي حالة تحاول أن تسيء الى المراكز الانتاخبية او تعتدي عليها».

وبين أن «القوات الامنية لديها الاستعداد والمرونة والقوة للحصول على اي مكان والتعامل بكل امكانياتها وقدراتها مع اي حالة، واعتقد الامور جاهزة وسيتم الاقتراع، وقواتنا الامنية قادرة على حماية ممتلكاتنا وناخبينا».

أما مدير عام دائرة شؤون الاحزاب والكيانات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الدكتور هيمان تحسين عضو اللجنة العليا لأمن الانتخابات، فقد بيَّن «وجود سيطرة تامة على الوضع الامني في بغداد والمحافظات من قبل القوات الامنية بمختلف صنوفها، وعلى رأسها اللجنة الامنية العليا برئاسة نائب قائد العمليات المشتركة».

وأضاف تحسين لـ«الصباح» أن «اللجنة هيأت كل المستلزمات الضرورية لانجاح العملية الانتخابية في العراق بشكل كامل، وتعزيز المراكز الانتخابية بقوات امنية كافية وفرق دفاع مدني لمنع اي خرق اثناء الاقتراع»، وبين «منح القوات الامنية صلاحية السيطرة والمحافظة على الأمن والاستقرار أثناء العملية الانتخابية».

وذكر أمين عام وزارة البيشمركة في إقليم كردستان جبار ياور أن «الخطط الموضوعة من قبل اللجنة العليا لأمن الانتخابات، تمكن من المحافظة على الامن في الاقتراع الخاص والعام»، مستبعداً «حصول اي مشكلات في مراكز الاقتراع».

وأضاف ياور لـ«الصباح» أنه «في كل انتخابات هناك أطواق أمنية، الأول يكون داخل المركز ومحيط تلك المراكز من قوات الشرطة والامن الداخلي، في حين يكون واجب قوات الجيش والبيشمركة خارج المدن والقصبات».

رياضيون يدعمون المشاركة الفاعلة في الانتخابات

جميع العراقيين على موعد لإجراء الانتخابات التي ستشكل منعطفاً مهماً للعراق وشعبه.
"الصباح الرياضي" استطلعت اراء عدد من الرياضيين بشأن الانتخابات ومعرفة استعدادهم للادلاء باصواتهم.

● استطلاع: صابرين نوري

أصوت كناخب

يرى الخبير الدولي للشباب والرياضة عبدالكريم جاسم البصري ان لا وسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية، غير صندوق الاقتراع، فواقع الحال يقول ان نظام الانتخابات هو الوحيد القادر على الخروج بالعراق من الازمات والتحديات والمشكلات الى بر الامان، واكد البصري مشاركته في الانتخابات كناخب هذه المرة وليس مرشحاً، عندما خاض الانتخابات حصل سابقاً وفاز واصبح عضوا في مجلس محافظة بغداد.

الفخر بالنساء

ريتا ادم لاعبة تنس تقيم في مدينة مالمو السويدية تقول: اشعر بالفخر كعراقية وانا اتابع عشرات النساء المرشحات قد اعلنَّ برنامجهن الانتخابي في السوشيال ميديا، وكنت اتوق ان اكون واحدة منهن لأعبر عن صوت المغتربين والمغتربات، كما أحيي فيهن الشجاعة والاقدام وكم وددت ان اشارك في الانتخابات على اقل تقدير، ولكن للاسف الغيت انتخابات الخارج. وتابعت القول: اتوقع ان تكون الانتخابات ناجحة كما ستشهد مشاركة وتمثيلا نسائيا مؤثرا، كما ستكون هناك مشاركة مميزة للرياضيين والرياضيات ستسهم في انعاش الرياضة النسوية التي تحتاج الكثير من العمل وتفعيل القوانين والقرارات التي نأمل ان تتحقق بعد فوز الرياضيين في الانتخابات.

واوضح مدرب فريق نادي فتاة ديالى بكرة القدم قحطان السلامي ان الانتخابات فرصة للتغيير نحو الأفضل، كما اكد مشاركته في الانتخابات، لوجود مرشحين يتوسم بهم خيراً، مشيدا بالجهد الحكومي الذي يعمل من اجل انتخابات نزيهة وهو مطلب الشرفاء.

المشاركة واجب وطني

مدربة نادي دوكان للسيدات تانيا احمد اكدت مشاركتها في الانتخابات كواجب وطني على كل شخص، وبينت ان المرشحين للانتخابات ممن نعرفهم بالتأكيد قادرون على خدمة الوطن وتحقيق الاصلاح والتغيير، واعربت عن املها بان تكون الانتخابات نزيهة وبعيدة عن التدخلات الداخلية والخارجية، وعلى ضرورة وجود شخص رياضي لخدمة الرياضيين.

انتخاب الشخص المناسب

أما مدرب نادي غاز الشمال مزن محمد عبدالله فقد دعا الناخب العراقي لانتخاب الشخص المناسب، واكد مشاركته في الانتخابات من أجل التغيير للافضل، كما دعا الفائزين من المرشحين ألا ينسوا ناخبيهم، وان يعملوا بضمير ويكونوا على قدر المسؤولية، وكشف عن انه مع المرشح إن كان رياضيا أو سياسيا، فالمهم ان يكون نزيها ويضع مصلحة الشعب نصب عينيه.

مختصون: أصواتنا ستذهب لمن يستحق

أكد عدد من المتخصصين في الشأن الرياضي وجوب مشاركة الجميع في العرس الانتخابي كونه فرصة حقيقية لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، في جميع المفاصل الاقتصادية والسياسية والرياضية.

● بغداد: نبيل الزبيدي

وقال الخبير الكروي عبد اللطيف كاظم: اننا نحرص وجميع الاصدقاء المقربين على المشاركة الفاعلة بالانتخابات من اجل الادلاء بصوتنا لمن يستحق لاسيما ان القوائم تضم اسماء متميزة وقادرة على تمثيل الشعب في قبة البرلمان بالشكل الصحيح، مبينا ان الرياضيين تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة وهي اختيار من يمثلهم في المجلس التشريعي وايصال صوتهم لأن الرياضي يحتاج الى قانون والى دعم من اجل تقديم الافضل والحفاظ على كرامته لاسيما من الابطال الدوليين الذين حققوا النتائج الرائعة ورفعوا علم العراق عاليا في المحافل الدولية، هؤلاء يحتاجون الى الدعم وكذلك الاهتمام بالشباب الذي يعد المصدر الرئيس لتطور اي مجتمع.

واشاد كاظم بدور رجال الامن الذين اخذوا على عاتقهم حماية المراكز الانتخابية وتوفير جميع مستلزمات النجاح بالتنسيق مع اللجان في مفوضية الانتخابات العليا وهذا شاهدناه في الممارسة الديمقراطية الحقيقية خلال الاقتراع الخاص.

بدوره اكد الحكم الدولي عزيز مظلوم أن الانتخابات حق لكل مواطن عراقي يحرص على اختيار اسماء يجدها صالحة في الفترة المقبلة، لذلك هذه المهمة ليست سهلة لانها امانة في اعناقنا من اجل نهضة العراق، وهذه الانتخابات في حد ذاتها هي دليل على تطور الديمقراطية في العراق.

منوها بان هذه الانتخابات شهدت ترشيح عدد كبير من الرياضيين والاكاديميين بمختلف مناطق العراق ونتمنى حصولهم على الاصوات اللازمة وبالتالي يكونون مشاركين في صنع القرار الرياضي للفترة المقبلة.

بينما اعرب مدرب حراس مرمى منتخب الشاطئية بكرة القدم جابر محمد عن سعادته للمشاركة في اختيار من يمثله في مجلس النواب واختيار الشخص المناسب، موضحا انه يحرص مع زملائه والمقربين منه في كل دورة انتخابية على التوجه للمراكز الانتخابية واختيار من يمثلهم، موضحا أن عمليات الاقتراع التي شهدتها الدورات الماضية كانت منظمة بالشكل الصحيح، وهذا نتيجة اكتساب الخبرة والدورات المستمرة من قبل المفوضية العليا للانتخابات، وكذلك نشاهد تعاون المواطن العراقي بمختلف اعمارهم وثقافاتهم وهذا يدل عن حرص الجميع على الوصول بعملية الانتخابات الى طريقها الصحيح.

تصوير خضير العتابي

الرياضي ينتخب

آمال معقودة على البرلمان المقبل في حلِّ عقد الرياضة العراقيَّة

● الحلة: محمد عجيل ... تصوير علي الغرباوي

تتوجَّه جموع غفيرة من الرياضيين نحو صناديق الاقتراع في عملية ديمقراطية من اجل اختيار مجلس النواب المقبل، الذي تعقد عليه الامال في حل عقد الرياضة العراقية من خلال القوانين والتشريعات وتعديلاتها والتي تسهم في حماية حقوق الرياضيين ورسم خارطة طريق من شأنها النهوض بالواقع الرياضي.

وعلى مدار عقود عدة بقيت الرياضة العراقية تراوح في مكانها من حيث غياب القواعد القانونية التي تتعلق بالانتخابات والدعم المالي وحل النزاعات حتى تسبب ذلك في اكثر من مرة بتدويلها وايقاف انشطتها ومن ثم هي بحاجة الى رسم سياسات تعتمد بالدرجة الاساس على القانون الذي لا ينازعه احد .

يقول المدرب عبد الاله عبد الحميد: إن الرياضة هي جزء من نشاط مجتمعي حالها حال بقية الانشطة الاقتصادية والخدمية وهي بحاجة الى تشريعات تسهم في تطوير افكارها وتعطي الحماية اللازمة لها محليا ودوليا، وعلى هذا الاساس كان لا بد ان تشرع القوانين التي تخص الانتخابات في الاندية والاتحادات المركزية ومن خلال ذلك يتم اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب.

واكد ان جميع الرياضيين يعقدون امالا على الدورة البرلمانية المقبلة في تعديل بعض القوانين لاسيما تلك التي تتعلق بزيادة منح الرياضيين الرواد الذين لا يستطيعون اعالة انفسهم واسرهم اضافة الى تشريعات تحفظ حقوق الرياضيين في المعالجة المجانية والسكن اللائق.

من جهته ناشد المحاضر الآسيوي حميد مخيف جميع الرياضيين بضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات وتغليب المصلحة الوطنية. وقال: ان الظروف التي يعيش بها الوسط الرياضي تتطلب التكاتف من الجميع لغرض اختيار الاسماء الكفوءة للجلوس تحت قبة البرلمان والتي من خلالها تتم حماية الرياضي بشتى المجالات لاسيما تلك التي تتعلق بالمنازعات الرياضية. واوضح ان التشريع يعد الركن الاساسي في بناء الهرم الرياضي الصحيح والذي من خلاله يدرك الرياضيون قيمة عملهم واهمية انجازاتهم على الصعيدين الشخصي والوطني ولا يمكن الوصول الى ذلك الا من خلال صوت الناخب الرياضي، معربا عن امله في وصول اسماء رياضية تشعر بمعاناة الرياضيين الى مجلس النواب المقبل.

بدوره اكد المدرب علي وهاب ضرورة مشاركة الرياضيين بمختلف صنوفهم وفعالياتهم في الانتخابات من دون تاثير اي جهة في قرارهم.

وقال ان كل ما نتمناه تواجد اشخاص لديهم دراية ورؤية رياضية من خلالها يتم سن القوانين التي تخدم الحركة الرياضية، ذلك لان اهل مكة ادرى بشعابها ولا ضير من الاعتماد على لجان استشارية من الوسط الرياضي تسهم وتشارك في تنقية القوانين قبل تشريعها.

تطلعات رياضيَّة قبل نتائج الانتخابات البرلمانيَّة

● بغداد: حيدر كاظم

يتطلع الشارع الرياضي بشغف إلى نتائج الانتخابات البرلمانيَّة، للوقوف مع تطلعاته، وتطوير انشطته وفعالياته، في المرحلة المقبلة، لتواكب ما ضمه الدستور من فقرة تخص الرياضة العراقية وتنمية خطواتها.

وأدلى عدد من الرياضيين بدلوهم بشأن الانتخابات البرلمانية، وطالب النجم الدولي السابق حنون مشكور بالمزيد من الاهتمام بالشأن الرياضي قائلاً: أتمنى أن يتم تحسين البنية التحتية للملاعب والصالات الرياضية في المقام الأول، وان نرى قوانين تضمن مستقبل الرياضيين، وأن يكون لديه ما يضمن مستقبله كمواطن قدم جهده وصحته للبلد في اوج شبابه، مضيفا ان رياضتنا بحاجة للعديد من الاهتمام يفوق ما تم تقديمه، وعلى الجميع المشاركة في العرس الانتخابي، لانه من حقوقنا الوطنية.

وبدوره اوضح عضو ادارة نادي الجوية هيثم كاظم طاهر، نأمل من الانتخابات الحالية والدورة البرلمانية المقبلة أن يتم تحسين الوضع الاقتصادي العام للمواطن وتأمين حياة كريمة له، وهو الجانب الأهم، اما بخصوص الرياضة فان تطوير البنية التحتية والاهتمام بالقطاع الشبابي وسن القوانين التي تسهم في الارتقاء باللعبة من اهم المطالب الي يجب العمل عليها في الفترة المقبلة.

اللاعب الدولي السابق ازهر طاهر اشار الى ان تطلعاتنا غامضة وامنياتنا مؤجلة لان السياسة لا امان ولا ضمان معها فرياضتنا توقفت فيها عجلة البناء والتطور، وعلى من يأتي اولاً ان يوقف عملية الانهيار والتدهور، وبعدها نبدأ الرحلة المكوكية للحاق بركب الدول المتقدمة عبر البناء والصقل والتطور من الالف الى الياء بشكل علمي وعملي مدروس بشكل مستفيض وفق برامج ومناهج للنهوض مجدداً وترك المحاباة والمجاملات والتدخلات.

الصباح

رئيس التحرير
علي حسن الفواز

ch.editor@alsabaah.iq
www.alsabaah.iq

الاحد 10 تشرين الاول 2021 العدد 5234 Sun 10 . Oct. 2021 Issue No. 5234